جدران ورقية

Twitter @Dr_ghaziotaibi
د.غازي العتيبي

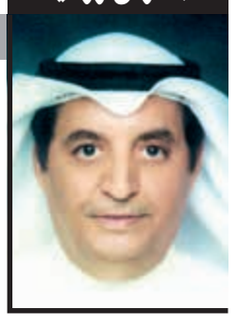

ساعات الدوام بين الإنتاج والجدال

بعد قرار ديوان الخدمة المدنية الخاص بتحديد (أو زيادة) ساعات العمل، تناول الكثير رأيهم الصريح، عبر الهاشتاقات، ومواقع التواصل الاجتماعي، واتفق الجميع على رفض القرار، وأنا أشيد بذلك الرفض، لأن العمل إنتاجية، وليس كمية.
حين تعطي الموظف، وقتا للعمل يتناسب مع تركيزه، وقدراته، سيصبح لديك عمل متقن، وعلى العكس حين تجعل من الساعات الطويلة، نطاقا يحد من قدرات، وإمكانيات الشخص، ويجعله يأتي للدوام من نابع الرفض، ستصبح عجلة التنمية بطيئة.
القرارات لا بد أن تبنى على مصلحة الموظف، فحين تكون هناك قرارات تعسفية، يصبح من المستحيل إيجاد نقطة تواصل، وحل للمشكلات، والرجوع إلى صاحب القرار، فلماذا لا نجعل قراراتنا، لصالح نطاق العمل؟
بيئة العمل، لا بد ان تخضع لمعايير، تكون بمنزلة الحافز، والداعم الأول للموظف.
فبينما يتصدر القرار، بزيادة ساعات العمل، نجد اليابان تسعى لخفض الساعات، لموظفيها، لتحقيق التوازن بين العمل، والحياة، مما يعود بالتأكيد على الفرد بنفسية أكثر قابلية للإنتاجية، فهي لمست التأثير والفرق وعرفت ان العمل حقل من القدرات، لا بد ان نراعيه بالاهتمام، ورصد نقاط قواه، بدل تهميشه، وتنمية السلبيات.
فلكي توجد بيئة عمل صالحة، لا بد ان تكون قراراتك متناسبة، وليست صارمة، وصادمة.
الموظف الحكومي، بساعات العمل الطويلة، ومحاولة التوفيق بينها وبين مسؤولياته وواجباته، يجد في الأخير ان شيئا طغى على حساب الآخر، مما يشعره دوما بالانفعال، وانه مقيد بعمله بدل ان يكون مصدر إلهام وإبداع له وعدم القدرة على التميز في أي مجال فكيف نسهم في رفع إنتاجه؟
الوظيفة توظيف للقدرة، بدل إهدارها، تطوير للمهنة، بدل احتكارها، تخصيص للتميز، بدل إهماله، شعور الفرد بذاته، وبدوره فيما يفعل، بدل اعتياده عليه مما يجعله خاليا من أي جديد.

حديث الخاطر

fatmaalosily@gmail.com
فاطمة العسيلي

الرباط المقدس

(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا).
أعجب كثيرا حينما أرى رجلا متزوجا ويبحث عن صداقات من نساء أخريات على وسائل التواصل الاجتماعي ويقضي مع هذه الشخصيات المجهولة الساعات في التحادث والتحاور!
كذلك المرأة التي تصادق غير زوجها! أي دين وأي خلق يبيح لكم ذلك؟!
فإن كانت زوجتك ينقصها شيء ما وددت وجوده فيها فلما تزوجتها إذن؟!
قال الله تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ـ الروم: 21).
وإن كان زوجك غير مناسب لك فلما تزوجته؟!
في بعض الأحيان ستكون الإجابة هي أنه تغير، فلماذا نسمح بحدوث هذا التغيير الذي لا نحبه؟!
قال الله تبارك وتعالى: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ـ البقرة: 187).
تمر العلاقة المقدسة بين الزوج والزوجة بعثرات ومشاحنات غالبا تكون طبيعية لأننا نعيش في مجتمع له متطلباته ومشاكله، وحينما تمر الأسرة بأول محنة تبدأ المشاعر الفياضة بالجفاف، وسيل العطاء في التوقف وجمر الحب في الانخماد، فيعطى كل من الطرفين ظهره للثاني وبدلا من أن يحاول إصلاح الخلل وسد الفجوة يذهب ليبحث عن المشاعر المتوهجة والاهتمام والهدوء في مكان آخر! ويهمل الأسرة والبيت الذي بنيا بعد عناء وجهد، هذا الاتجاه غير الشرعي الذي غالبا ما يكون السبب في دمار هذه الأسرة وتشتيتها.
أخي وأختي..
الزواج ليس علاقة وقتية أو عابرة، بل رباط مقدس من عند الله وجب احترامه وتقديسه والحفاظ عليه كي يستمر ويطرح ثمار الحب والخير ويثمر أبناء أصحاء لمجتمع سليم قويم، فالزواج هو ما يحقق الرسالة الثانية بعد التوحيد وهي تعمير الأرض، فكيف ستبلغ رسالتك تجاه الله والدين والمجتمع وقد انحرفت لطريق خاطئ سيلتهم جل عملك الذي بدأته.
يجب أن نعود ونرسخ في شبابنا وبناتنا أسس وأهداف الزواج التي تجعل البناء صلبا متينا قويا لا تؤثر فيه رياح عاتية أو جفاف قاحل أو حب متلون بألوان النزوات والرغبات الوقتية المصطنعة! وهي: الثقة والاحترام المتبادل، والتفاهم، والود والرحمة، والتعاون، والوفاء والصدق والإخلاص.....، ثم الحب.
وقصدت أن أجعل الحب في آخر مربع الأسس لأنه إن وجد الحب وحده وانعدمت باقي الأركان سيهدم البناء مع أول هبة ريح عاصفة، أما إن رسخت هذه الأسس القويمة أولا فسيعيش البناء طوال العمر ويتحمل كل عوامل الطبيعة القاسية، فكم بنيت زيجات وأسست بيوت قديما في زمن أبائنا وأجدادنا والزوج والزوجة لم يروا بعضهما إلا ليلة العرس وعمرت هذه الزيجات وعاش الحب ولم يفرق بينهم إلا الموت، كانوا ينظرون للزواج على أنه قدر وجب الإيمان به، عهد وميثاق يجب الوفاء له وإعطائه حقه والحفاظ عليه واستمراريته وقطف ثماره الطيبة، ومهما كان هناك اختلاف كان الأزواج يتكيفون على طباع بعضهم البعض فماذا حدث في هذا العصر العجيب حتى أصبحنا نشاهد ارتفاع نسب الطلاق والتصدع الأسري لأرقام يشيب لها الرأس؟!
الأمر خطير ويحتاج منا التوقف وإعادة النظر.
أقول لكل زوج وزوجة «خان» العهد المقدس: عد أدراجك قبل فوات الأوان وبدلا من البحث عن صفات ومشاعر بالتأكيد تمتلكها زوجتك أو زوجك، كلف نفسك قليلا من الجهد واستخرجها منها وعشها معها واتخذها صديقتك وزوجتك وحبيبتك بل وعشيقتك أيضا!
فهي زوجتك وأم فلذاتك، وأنت أيضا سيدتي لو وضعت زوجك تاجا على رأسك حتما سيتوجك ملكة على عرشه ولن ينظر لغيرك فماذا نحتاج من بعضنا أكثر من حب وحنان وود وإحسان وحفنة اهتمام تجعلك أسعد إنسان؟

السايرزم

www.salahsayer.com
@salah_sayer
صلاح الساير

الإسلام الإيجابي

في التاريخ المعاصر اتصل المسلمون بالغرب والشرق بسلاسة ويسر دونما كراهية أو علاقات متوترة. فقد هاجر العديد من الشوام وبعضهم مسلمون إلى أميركا الجنوبية وعاشوا هناك. ومن الجزيرة العربية رحل عدد من تجار حضرموت وغيرها إلى جنوب شرق آسيا وعملوا بالتجارة في سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وبسبب نزاهتهم ومودتهم وحسن تعاملهم اعتنقت تلك المجتمعات الدين الإسلامي الحنيف! وفي بريطانيا عاش الهنود المسلمون وأتقنوا أعمالهم واصبحوا بمرور الوقت مواطنين بريطانيين. وفي فرنسا عاشت الجاليات المسلمة بين الفرنسيين وعمل بعضهم في السياسة وتولوا فيها أعلى المناصب وأخطر المسؤوليات.

□ □ □

رغم الحديث السمج الذي ترتدده جماعات الإسلام السياسي عن المؤامرة ضد الإسلام وسعيها إلى ترويج الكراهية بين الدول الغربية والإسلام. فإن الشواهد التاريخية تؤكد لنا أن الوجود المسلم المسالم والإيجابي في المجتمعات الأخرى (خاصة في الغرب والولايات المتحدة الأميركية) لم يعاني من التضييق أو تشوبه العداوة أو ترعبه التهديدات. فقد كانت الجاليات المسلمة الآسيوية والأفريقية والعربية (ولم تزل) تعيش في سلام وهدوء واحترام وتمارس شعائرها الدينية وتشيد المساجد وتنظم الجمعيات الاجتماعية والثقافية مثلها مثل سائر الناس على اختلاف دياناتهم.

□ □ □

المسلمون في المجتمعات غير المسلمة مواطنون محترمون بعكس الصورة السائدة في ذهنيتنا الواهمة. فوزير الداخلية البريطاني «ساجد جاويد» وعمدة لندن «صادق خان» مسلمان من أصل باكستاني. و«رشيدة داتي» التي عملت وزيرة للعدل في فرنسا مسلمة من أصل جزائري. وقبل أيام وضعت رئيسة الحكومة البريطانية السيدة «تيريزا ماي» حجابا على رأسها وتناولت إفطار رمضان مع المسلمين في أحد مساجد بريطانيا. وقبلها أولم الرئيس الأميركي مأدبة إفطار للسفراء المسلمين.. فما المطلوب أكثر من هذا وذاك؟

صدى الأحداث

عادل عبدالله المطيري

الوزارة والبرلمان بين الطلبة المتفوقين والغشاشين

كنت متعجبا أشد العجب من قيام طلبة المرحلة الثانوية بعمل مظاهرات وتجمعات عند وزارة التربية احتجاجا على قرار حرمانهم من الامتحانات اذا قاموا بالغش في امتحان واحد، وكانت مطالب «مظاهرة الغشاشين» ان يقتصر عقابهم على الرسوب فقط في مادة الامتحان الذي تم ضبطهم فيه يغشون!
بل لم يكتف الطلبة الغشاشون بمظاهراتهم ووقفاتهم الاحتجاجية بل قام الغشاشون برفع قضية ضد قرار وزارة التربية، والحمد لله جاء حكم المحكمة منصفا لقرار وزارة التربية في تأديب الغشاشين ومحاربة هذا السلوك المنحرف والذي يترتب عليه مشاكل أخلاقية وتعليمية كبيرة جدا.
والحقيقة ان موقف بعض نواب الأمة من تلك القضية التربوية كان اكثر سقوطا من الطلبة الغشاشين انفسهم، حيث طالبوا بإلغاء قرار حرمان الطلبة، بل وعارضوا ايضا قرار وزارة التربية بتدوير مدراء المدارس الثانوية اثناء الامتحانات حتى لا يتم التساهل مع ظاهرة الغش المتفشية بين المدارس.
من جهة ثانية، وبقضية تربوية اخرى ـ وهذه المرة أخطأت وزارة التربية بقرارها وأصاب نواب مجلس الأمة باعتراضهم عليها، واقصد قرار اشتراط اجتياز امتحان الآيلتس او التوفل لابتعاث الطلبة الكويتيين المتفوقين في الثانوية العامة للدراسة في الخارج، بعكس ما كان معمولا به في السنوات الأخيرة.
فالقرار كان مفاجئا وغير مدروس، والمناهج التعليمية بشهادة وزارة التربية لا تؤدي الى حصول الطلبة المتفوقين على الدرجات المطلوبة بامتحان القدرات في اللغة الانجليزية لجامعة الكويت فكيف باجتياز امتحان التوفل ـ وبما أن المناهج لم يطرأ عليها تغيير، فلماذا تغير وزارة التربية قرارها؟!
ربما هناك من يبرر قرار الوزارة بأن هناك مجموعة من الطلبة المبتعثين يعودون أدراجهم ولا يكملون دراساتهم بالخارج، ونقول لهؤلاء ان تكاليف دراسة اللغة اذا لم يكمل المبتعث دراسته بالخارج او في الجامعات والمعاهد الكويتية فإن ولي أمر الطالب المبتعث يقوم بإعادتها للدولة ـ اذن ـ إما ان الأموال تتحصل او ان الفائدة متحصلة وهي اكتساب الطالب للغة الانجليزية واكمال تعليمه سواء بالكويت او خارجها ـ فما هو عذر وزارة التربية ومن يؤيدها ـ إلا تقليص اعداد الطلبة المبتعثين وحصرها بنوع معين من الطلبة وهم خريجو المدارس الأجنبية، وهنا تبرز مشكلة الحسد والفئوية وهي بالتأكيد أمراض اجتماعية خطيرة يجب ان تحاربها وزارة التربية كما حاربت ظاهرة الغشاشين.

في الصميم

@ghunaimalzu3by
م. غنيم الزعبي

فك شيفرة قرار ديوان الخدمة المدنية

سوف أبدأ القصة لكم من آخر صفحة فيها. هي ورقة بيضاء موجودة فوق كل أجهزة البصمة في جميع وزارات الدولة. مكتوب عليها بصمة الخروج تبدأ من الواحدة والنصف ظهرا.
الآن اسمحوا لي أرجع لكم إلى بداية القصة لتفسير نهايتها التي ذكرتها في بداية المقالة.
في 29 مارس لسنة 2006 أصدر ديوان الخدمة المدنية قرار رقم (1) لسنة 2006 يحمل الرقم الآلي 0613092/000001
هذا القرار مطابق تقريبا للقرار الذي أصدره ديوان الخدمة المدنية بتاريخ 19 يونيو 2018 وأثار ضجة كبيرة وانقسم أهل الكويت ونوابهم بين مؤيد له ومعارض.
لكن الذي لم ينتبه له الكثير هو خلو القرار الجديد (وهذي هي الغمندة) من فقرة كانت موجودة بالقرار السابق في 2006 والتي نصها حرفيا هو كالتالي:
(الموافقات الصادرة من الديوان لبعض الجهات الحكومية بتحديد مواعيد أخرى غير المذكورة أعلاه وتتناسب مع ظروف وطبيعة عملها).
الفقرة السابقة استغلتها كل وزارات الدولة (وهي الأخبر والأعلم بطبيعة عملها) فوضعت توقيت خروج الموظفين في الساعة الواحدة والنصف ظهرا ومشت الأمور بهذه الطريقة لمدة 12 سنة فقط ليأتي ديوان الخدمة ليلغي هذه الفقرة ويحدد ساعة الخروج بالثانية والنصف مما يعني عمليا زيادة ساعات الدوام ساعة كاملة. وهو أمر مستغرب فالوزارات والجهات الحكومية هي الأحق بتحديد ساعات عمل موظفيها بحكم قربها منهم وخبرتها بظروف العمل فيها وهي الأجدر بتقدير كمية ساعات العمل.
وهذا الأمر غاب عن جميع المحادثات التي تمت بين نواب المجلس الذين فزعوا لصرخات الموظفين وبين مسؤولي ديوان الخدمة المدنية. فقد أخبروهم أن ساعات الدوام لم تزد بل هي نفسها وأعطوهم صورة من قرار 2006 الذي يذكر أن ساعات الدوام هي من 7.30 صباحا إلى 2.30 ظهرا وهو أمر صحيح لكنهم لم يخبروهم أنهم ألغوا صلاحية الوزارات في تحديد مواعيد عمل أخرى بما يتناسب مع ظروف وطبيعة عملهم.
نقطة أخيرة: عندما ترى وزارة أو جهة حكومية أن طبيعة وكم العمل فيها يحتاج هذه الساعات فقط ثم يأتي الديوان وينكر عليها ويقول لا أنت تحتاجين ساعات أكثر فهو أمر غريب وغير منطقي فأهل مكة أدرى بشعابها.

ألم وأمل

د. هند الشومر

مكافحة الأمراض المزمنة مسؤولية من؟

بينما كنت أبحث عن أحدث التقارير والمراجع المتعلقة بالوقاية من أمراض القلب لأتابع المستجدات العالمية ضمن مسؤولياتي كعضو مجلس إدارة جمعية القلب الكويتية، لفت انتباهي تقريرا حديثا نشر في اليوم الأول من يونيو 2018 الجاري، وقد أعدت التقرير اللجنة المستقلة التي شكلها مدير عام منظمة الصحة العالمية وتضم قيادات ومسؤولين من المستويات الرفيعة الذين وضعوا خبراتهم في ست توصيات يتعين على الحكومات أن تقوم بها للوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية، وفي مقدمتها أمراض القلب وعوامل الخطورة ذات العلاقة بها والتي تؤدي إلى ارتفاع معدلات انتشار تلك الأمراض وما يترتب على ذلك من عرقلة لخطط وبرامج التنمية فضلا عن التأثير على صحة الأفراد والأسر والمجتمعات.
وقد توقفت عند التوصية الخاصة بأن تكون الوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية مسؤولية الحكومات وليست فقط وزارات الصحة لأن إجراءات الوقاية خارج قدرات ومسؤوليات وزارة الصحة مثل فرض ضرائب مرتفعة على منتجات التبغ وعلى المشروبات والوجبات غير الصحية وتقييد الإعلانات المتعلقة بالوجبات غير الصحية بالإضافة إلى العديد من الإجراءات متعددة القطاعات التي لا تستطيع وزارات الصحة أن تنفرد بها.
وتركت التوصيات مسؤوليات العلاج والرعاية والاكتشاف المبكر للأمراض المزمنة لوزارات الصحة لتقوم بدورها ومسؤولياتها حيال الأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بها والتي يصفها التقرير بأنها أحد أهم التحديات التي تواجه النظم الصحية وخطط وبرامج التنمية، وبالطبع فإن تقريرا مثل هذا التقرير يجب ألا يغيب عن الأولويات اليومية للقيادات الصحية سواء على مستوى الكويت أو على المستويات الأخرى وإن لم يكن أحد حتى الآن من وزارة الصحة قد اطلع على هذا التقرير بسبب الانشغال بملفات العلاج بالخارج وإعادة ترتيب وزارة الصحة من الداخل، فإنني أرجو من الزميل عضو جمعية القلب الكويتية وأحد الناشطين بها وهو د. مصطفى رضا استشاري القلب أن يضع التقرير وتوصياته الست أمامه كونه وكيل الوزارة وأن يتحمل مسؤوليات مضاعفة في هذا الملف لتخصصه وموقعه القيادي بالقرب من قمة هرم القيادة بوزارة الصحة، إذ لم يعد أمامنا سوى أيام معدودة على موعد اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى الذي سيعقد في سبتمبر القادم بنيويورك بقصر الأمم المتحدة وستقدم به الدول تقارير إنجازاتها في ملف الوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة والإعلان السياسي الذي أصدرته في هذا الشأن في سبتمبر 2011. وبالقطع يدرك الجميع أن عضوية الكويت بمجلس الأمن تجعلنا تحت المجهر وينتظر العالم منا الكثير في ملفات مهمة ومن بينها مثل هذا الملف الذي يجب ألا تنفرد به وزارة الصحة فقط لأنه أكبر من مسؤولياتها وقدراتها، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.